فقيه الأندلس عبد الملك ابن حبيب
في ميزان المحدثين

للأستاذ ابراهيم ابن الصديق

يعتبر عبد الملك بن حبيب من تلك الفئة القليلة من العلماء الذين اضيفت الى شهرتهم العلمية شهرة أخرى قامت على ما أثير حولهم من ضجة . وما اكتنف حياتهم العلمية من أخذ ورد ونزاع مازال يثار بين أنصار بعضهم وخصومهم الى الآن ، كابن تيمية من المشارقة ، وابن حزم وابن العربي المعافري وأبى الحطاب بن دحية وابن عربي الحاتمي من المغاربة .

وقد حظي اسم عبد الملك بن حبيب لقرون عديدة بما حظي به اسم هؤلاء من الجدال والنقاش .

ويمتاز ابن حبيب بميزتين لم توجدا في غيره في وقته بالاندلس .

الاولى : انه رجل موسوعي بما تحمله هذه الكلمة من معنى ، فهو فقيه مفسر محدث أديب لغوي نحوي مؤرخ طبيب ، ترجم في «طبقات النحاة» لابن قاضي شهبة (1) ، وفي «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (2) ، وفي كتب الفقهاء كترتيب المدارك ، والديباج المذهب ، وفي «طبقات المفسرين» للحافظ الداودي (3) ، وذكره الحافظ ابو

(1) ج 2 ص 100 .

(2) ص 312 .

(3) 1/347 .

الوليد بن الفرضي في كتابه في «طبقات الادباء» فجعله صدرا فيهم (4) وفي كتب المحدثين في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ، و «ميزان الاعتدال له» . وفي «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر ، وفي «تهذيب التهذيب» وان كانت ليست له رواية في أحد الكتب الستة .

الميزة الثانية : غزارة انتاجه في وقت مبكر جدا بالنسبة الى اهل الاندلس، ويمكن القول انه اول اندلسي اتجه الى الكتابة والتأليف على نحو ما كان معروفا بالمشرق وربما فاق المشارقة في هذا المجال ، فقد قيل ان كتبه زادت على الالف (5) . ومن «تاريخ ابن الفرضي» «وترتيب المدارك» «والديباج المذهب» «وطبقات المفسرين» ، «والاعلام» ، للزركلي ، نخرج بهذه الحصيلة من الكتب له :

«الواضحة» في السنن والفقه . قال ابن الفرضي : لم يؤلف مثلها . «الجوامع» ، «فضل الصحابة» ، «غريب الحديث» ، «تفسير الموطأ» ، «حروب الاسلام» ، «المسجدين» ، «سيرة الامام في الملحدين» ، «مصابيح الهدى» . «اعراب القرآن» (6) ، «الحسبة في الامراض» ، «الفرائض» ، «السخاء واصطناع المعروف» ، «كراهية الغناء» ، «كتاب النسب» ، «كتاب النجوم» ، «الرغائب» ، «الورع في المال وغيره» ، «العمل بالجوارح» ، «طبقات الفقهاء والتابعين» ، «فضائل عمر بن عبد العزيز» ، «فضائل مالك

---

(4) ذكر ذلك القاضي عياض ترجمته من ترتيب المدارك 124/4 ط المغرب وط بيروت ج 3 ابتداء من ص 30 .

(5) المدارك 35/3 ـ 36 ط بيروت وللقاضي عياض راي في كتبه وهو ما نقله ابن خير في الفهرست عن ابن عتاب من ان كتابه في شرح الحديث كتاب واحد يشتمل على عشرة اجزاء . والعناوين التي ذكرها ابن الفرضي وغيره هي عناوين فصوله وليست كتبا مستقلة .

(6) اطلق عليه في كشف الظنون اسم «الواضحة في اعراب القرآن» ولعله خلط بين «الواضحة» المشهور وبين كتابه في اعراب القرآن ، ولم يذكر له في كشف الظنون غير هذا الكتاب انظر1999/2 ، وزاد مذيله صاحب هدية العارفين المسالة غموضا فنسب اليه في ج 5 ص 624 «الواضحة في اعراب الفاتحة» مع ان هذا الكتاب معروف لعبد اللطيف البغدادي المتوفي سنة 629 هـ .

ابن أنس» ، «كتاب السلطان» ، «الباه والنساء» ، «كتاب القاريء» ، «الناسخ والمنسوخ» ، «الدهور والقدماء والمغازي والحدثان» ، «مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم» ، وأخيرا كتاب «التفسير» في ستين جزءا .

وقد قال بروكلمان : لم يبق من كتبه الدينية والفقهية التي سمى ابوبكر ابن خير منها كتاب «الاخلاق» سوى :

أول كتاب الفرائض . برلين 4687 وكتاب الورع ، مدريد 577 (7) ، ورغم ان الجدال الذي أثير حوله يرتكز اغلبه على ناحية درجته في الحديث وروايته ، فطائفة ترتفع به الى مصاف الحفاظ الكبار وتضعه في اعلى القمم ، وأخرى تجرحه بأقسى أنواع التجريح كما سنرى ، فلانزاع في أنه من الناحية الفقهية بلغ رتبة الامامة وأثرى الفقه المالكي اثراء له وزنه واعتباره ، واجتهاداته المذهبية من أصوب الاجتهادات وأكثرها بناء على القواعد والاصول السليمة .

ولم ار من خصه بالبحث والدراسة ، والحق انه يستحق من الناحية الفقهية ان يخص بالعناية وتقدم عنه الاطروحات والرسائل الجامعية وان سايرنا «بروكلمان» في ان آثاره قد اندثرت ، فان كتب الفقه طافحة بالنقول عنه ولم يخل كتاب منها من رأي له او ترجيح او تضعيف .

وسأحاول في هذه الدراسة الموجزة ان أعرض لجانب واحد من جوانبه المتعددة وهو الجانب الحديثي لانه أضيق من الجانب الفقهي ، ويمكن الالمام به في مقال ، وسأسير على ضوء قواعد المحدثين ومناهجهم اي حسب قواعد الجرح والتعديل لان بذلك تناوله أغلبهم ، وذلك بعد التعريف به في النبذة التالية :

عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي ابو مروان ، البيري، سكن قرطبة فدعي بالقرطبي ، الفقيه الكبير عالم الاندلس وعلمها وشيخها المبرز في الفنون ، ولد بعد سنة 170 هـ وسمع بالاندلس من شيوخها

(7) الادب العربي «لبروكلمان» 87/3 الترجمة العربية .

صعصعة ابن سلام (8) ، والغازي بن قيس (9) ، وزياد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بشبطون ت 204 هـ ، وغيرهم من علماء المغرب والمشرق الذين كانوا مستقرين بدار الامارة .

ثم ارتحل الى المشرق سنة 208 هـ فسمع بمصر والحجاز عن جماعة ، منهم : عبد الملك بن الماجشون ، ومطرف بن عبد الله ، وابراهيم بن منذر الحزامي ، واصبغ بن الفرج وأسد بن موسى ، واسماعيل بن ابي أوس ، وعلي بن جعفر بن الحسين ، وغيرهم من مختلف شيوخ الرواية ، والقراآت والفقه والادب الى غير ذلك ، وقد قال الحميدي في جذوة المقتبس : يقال أنه أدرك مالكا في آخر عمره (10) ، ونقل الضبي كلامه في «بغية الملتمس» من غير تعقيب (11) ، مع ان الامام مالكا توفي سنة 179 هـ وكانت رحلة ابن حبيب سنة 208 هـ كما تقدم . ولعل الحميدي الذي كان ببغداد بعيدا عن الاندلس سها عن هذا فتبع الخطيب البغدادي في ذلك دون ان يتنبه قال الحافظ السخاوي في «الاعلان بالتوضيح» : «ومن الغريب ذكر الخطيب عبد الملك بن حبيب في الرواة عن مالك مع كونه لم يرحل الا بعد موته بنحو ثلاثين سنة (12) .

وعاد الى الاندلس سنة عشر ومائتين ، وقد ازداد علما ورواية الى ما حصله بالاندلس قبل رحيله لانه لم يرحل الا وهو في صف العلماء ، حيث قارن ابن الماجشون بينه وبين سحنون فقال : ان السلمي – يعني ابن حبيب – مقدمه علينا ، أعلم من التنوخي – يعني سحنونا – منصرفه

---

(8) صعصعة بن سلام ابو عبد الله الشامي أوزاعي المذهب روى عن الاوزاعي وكان مفتيا بالاندلس توفي سنة 192 هـ وذكر عبد الملك بن حبيب في طبقات الفقهاء» لابن الفرضي 240/1 .

(9) ابو محمد القرطبي سمع الموطا من مالك وقرا القرآن على نافع بن ابي النعيم قارىء المدينة قال ابن الفرضي قيل انه توفي سنة 199 هـ .

(10) جذوة المقتبس ص 263 .

(11) بغية الملتمس ص 364 .

(12) الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص 8 .

عنا (13) . وذكر انه لما رحل قال فقيه الاندلس عيسى بن دينار : انــــه لافقه ممن يريد أن يؤخذ عنه العلم (14) .

ورتبه الامير عبد الرحمن بن الحكم في طبقة المفتين بقرطبة بعـد ان استدعاه من بلدته البيرة ، فكان ندا لزعيمها يحيى بن يحيى ينافسه الرياسة والمشاورة ، وكان اكثر من يختلف اليه الملوك وأبناؤهم من أهل الادب ، وبسبب المنافسة ساءت العلاقة بينه وبين يحيى بن يحيى الليثي ، فلمـا مات هذا سنة 234 هـ انفرد هو بالرياسة بعده الى ان توفي سنة 238 هـ .

الا ان ماوصف به من حدة وطول لسان جعل تمتعه بـالـرياسة دون تمتع يحيى الذي كانت الرزانة أهم مميزاته ، ونقل ابن الفرضي في ترجمة عيسى بن دينار عن محمد بن عمر بن لبابة انه كان يقول ، «فقيه الانـدلس عيسى بن دينار وعالمها عبد الملك بن حبيـب وعاقلها يحيى بن يحـيـى» ، وهكذا تكاثر اعداء ابن حبيب وأوجد له خصوما اوقعوه في مآزق كــان ينفذ منها بصعوبة . ومع ذلك فقد كان تأثيره العلمي والادبي في الاندلس أجدى على أهلها من تأثير يحيى بن يحيى ، لانه اذا استثنيت رواية يحيى الموطأ لايكاد يوجد له اثر يذكر سوى المشورة وبعض الفتاوي هنا وهناك بينما يقول القاضي عياض عن ابن حبيب ، «ان اكـثـر فقهاء الانـدلس وشعرائهم فعن عبد الملك اخذ ومن مجلسه نهض» (15) ، «وكان يخرج من المسجد الجامع وخلفه نحو من ثلاثمائة بين طالب حديث وفرائض وفقـه وأعراب» (16) وكانت له عدة مجالس في اليوم يقتصر فيها على دراسـة كتبه المتعددة بالاضافة الى موطا الامام مالك رضي الله عنه .

ومن عيون حفاظ الاندلس وعلمائها الذين رووا عنه : بقي بن مخلد ، ومحمد بن وضاح ومحمد بن فطين الحافظ ، وسعيد بن نمير ، وابراهيـم بن خالد . ومطرف بن قيس وغيرهم .

---

(13) المدارك 124/4 ط المغرب .

(14) نفس المصدر والصفحة .

(15) المدارك 125/4 .

(16) نفس المصدر 124/4 .

تجريحه في رواية الحديث

اولا : **أساس جرحه :**

يمكن ان ترجع الطعون التي وجهت الى عبد الملك بن حبيب الى اصل واحد يعتبر الاساس لجميع مابنوا عليه كلامهم فيه ، وذلك هو قول الحافظ الناقد ابي الوليد ابن الفرضي :

«ولم يكن لعبد الملك بن حبيب علم بالحديث ، ولاكان يعرف صحيحه من سقيمه ، وذكر عنه انه كان يتساهل ويحمل على سبيل الاجازة اكثر روايته» (17) .

وعبارات ابن الفرضي هذه تحمل من الدقة مايجعلها كليا يندرج تحته سائر ماصح جرحه به ، وماعدا مايعود الى هذه العبارات من الاتهام بالكذب ونحو ذلك فهو غير مسلم كما سيتضح .

ثانيا : نماذج من جزئيات جرحه :

1) كان محمد وضاح الحافظ لايرضى عنه ، ولا اخرج له شيئا ، وكذبه في سماعه من اسد بن موسى وذلك في القضيتين التاليتين :

الاولى : قال ابن وضاح : قال لي ابراهيم بن المنذر الحزامي (18) : «أتاني صاحبكم الاندلسي عبد الملك بن حبيب بغرارة مملوءة كتبا فقال لي هذا علمك تجيزه لي ، فقلت : نعم ، ماقرأ علي منه حرفا ولا قرأته عليه»(19)

الثانية : قال ابن وضاح ايضا : «أخبرني ابن أبي مريم قال : كان ابن حبيب عندنا بمصر ، وماكنت رأيت أدوم منه على الكتاب ، فدخلت عليه في القائلة في شدة الحر وهو جالس على سدة وعليه طويلة فقلت : ماهذا ؟ قلنسوة في مثل هذا ؟ فقال : هي تيجاننا ، قلت فما هذا الكتاب

---

(17) تاريخ ابن الفرضي 213/1 .

(18) ابراهيم بن المنذر أبو اسحاق الحزامي المدني احد كبار العلماء حدث عن مالك وابن عيينة وابن وهب وطبقتهم ، وعنه البخاري وبقي بن مخلد وغيرهم مات سنة 236 هـ تذكرة الحفاظ 470/2 . الخلاصة 19 .

(19) ابن الفرضي 213/1 .

متى تقرأ هذا ؟ فقال : أبا عبد الله ، مايشغل بقراءته قد أجازها لي الرجل ـ يعني أسد بن موسى (20) ـ فخرجت من عنده فأتيت أسدا فقلت ، ايها الشيخ : تمنعنا القراءة عليك وتجيز لغيرنا ، قال : أنا لاأرى القراءة فكيف إجيز ؟ فأخبرته فقال : انما أخذ مني كتبي فيكتب منها ليس ذا علي» (21) .

ثم بعد ان جاء الى الاندلس كان يحدث عن ابراهيم بن المنذر وأسد ابن موسى بحدثنا وأخبرنا .

2) كان احمد بن خالد الجباب الحافظ الاندلسي الكبير سيء الرأي فيه (22) .

3) حكى الباجي وابن حزم : ان أبا عمر ابن عبد البر كان يكذبه (23).

4) قال ابوبكر بن ابي شيبة : ضعفه غير واحد وبعضهم كذبه (24) .

5) قال الدارقطني في «غرائب مالك» وقد ساق حديثا من طريق محمد ابن زكرياء الغلابي عن عبيد بن يحيى الافريقي عن عبد الملك بن حبيب : «الثلاثة ضعفاء» (25) .

6) روي ابن حبيب عن أسد بن موسى انه حدثه ـ ويلاحظ قوله حدثه ـ عن فضيل بن عياض عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن جابر . حديث : «اعلموا ان الله فرض عليكم الجمعة الخ» .

قال ابن عبد البر : أفسد عبد الملك اسناده وانما رواه اسد بن موسى

---

(20) اسد بن موسى بن ابراهيم بن الوليد بن عبد الملك الاموي الحافظ المعروف بأسد السنة نزيل مصر ، اخرج له النسائي وابو داود واستشهد به البخاري ت 212 هـ تذكرة الحفاظ 402/1 . ميزان الاعتدال 207/1 . خلاصة 26 .

(21) ابن الفرضي 214/1 .

(22) المدارك 120/4 ط المغرب .

(23) نفس المصدر والصحفة .

(24) الميزان 652/2 .

(25) لسان الميزان 125/4 ترجمة عبيد بن يحيى الافريقي .

عن الفضل بن مرزوق عن الوليد بن بكير عن عبد الله بن محمد العدوي عن زيد فجعل الفضيل بن عياض بدل الفضل بن مرزوق وأسقط الوليد وعبد الله (26) .

7) قال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» : وذكر عبد الملك بن حبيب أنه سمع عبد الملك بن الماجشون قال : سمعت مالكا وسئل عن طلب العلم اواجب ؟ فقال : أما معرفة شرائعه وسننه وفقهه الظاهر فواجب ، وغير ذلك منه من ضعف عنه فلاشيء عليه . هكذا ذكر ابن حبيب ولايشبه هذا لفظ مالك ولامعنى قوله ( ) .

8) طعن فيه ابن حزم في «المحلى» وكذبه ورد اخباره واعتبرها في غاية السقوط . وهذه أمثلة من ذلك :

ففي الجزء السابع ص 59 ـ 60 قال ابن حزم :

«روينا من طريق عبد الملك بن حبيب حدثني مطرف عن محمد بن الكرير عن محمد بن حبان الانصاري ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : ان أبي شيخ كبير لايقوى على الحج ، فقال عليه السلام فلتحجي عنه وليس ذلك لاحد بعدك .

ومن طريق عبد الملك بن حبيب : حدثني هارون بن صالح الطلحي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن ربيعة عن محمد بن ابراهيم التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لايحج أحد عن أحد الا ولد عن والده .

ان هذه تكاذيب وهي من طريق عبد الملك بن حبيب وكفى ... وهذا خبر حرفه عبد الملك لاننا رويناه من طريق سعيد بن منصور قال : ناعبد الرحمن ابن زيد بن أسلم حدثني ربيعة عن عثمان التيمي أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان ابي مات ولم يحج أفأحج عنه ؟ قال نعم ولك مثل أجره» .

وقال في ج ص 38 ـ 39 :

---

(26) لسان الميزان 4/60 .

وقد روينا حديثا ساقطا عن عبد الملك بن حبيب عن عبد الله بن عبد الحكم عن ابن لهيعة عن أبي الزيد عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تغتسل من حيضة او جنابة : لاتنقض شعرها.

وهذا الحديث لو لم يكن فيه الا ابن لهيعة لكفى سقوطا فكيف وفيه عبد الملك بن حبيب وحسبك به» !!

وقال في ج 2 ص 188 ـ 189 بعد ان أورد حديثين في التصدق من وطء الحائض من طريقه :

(وأما حديثا عبد الملك بن حبيب فلو لم يكن غيره لكفى به سقوطا ...»
وأورد من طريقه ايضا : الشطرنج ملعونة وقال : ابن حبيب لاشيء .

9) وأورد عبد الحق الاشبيلي في «الاحكام الوسطى» من طريقه حديث الشطرنج ، وضعفه به .

قال ابو الحسن بن القطان فى كتابه «بيان الوهم والايهام» .

«وذكر ـ اي عبد الحق ـ من طريق عبد الملك بن حبيب اخبرنا أسد ابن موسى وعلي بن معبد عن بن جريج عن حبة بن سلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الشطرنج ملعونة ملعون من لعب بها . الحديث. ثم ذكر ضعفه وكونه مرسلا ، وقال ذلك في مرسلين آخرين ذكرهما ايضا معه من كتاب ابن حبيب» (27) .

10) قال أبو الحسن بن القطان الحافظ المغربي الكبير ، «في بيان الوهم والايهام» في باب ذكر المصنفين الذين أخرج عنهم ـ عبد الحق ـ في كتابه ما أخرج من حديث أو تعليل او تجريح او تعديل :

«أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جاهمة ابن عباس بن مرداس السلمي سكن قرطبة وأصله من «البيرة» ، متحقق يحفظ مذهب مالك ونصرته والذب عنه ، لقي الكبار من اصحابه . ولم يهد في الحديث لرشد ولاحصل منه على شيخ مفلح ، وقد اتهموه في سماعه

---

(27) بيان الوهم والايهام 1/ ورقة 280 مصورة دار الكتب المصرية .

من أسد بن موسى وادعى هو الاجازة ، ويقـال : ان أسـدا أنكر أن يكون أجازه» (28) .

11) ومن المعاصرين نجد الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني يقـول في كتابه «التنكيل بما تأنيب الكوثري من الاباطيل» :

«عبد الملك بن حبيب القرطبي أحد مشاهير المالكية . ذكر الاستاذ – اي الشيخ زاهد الكوثري رحمه الله – ص 6 عن الباجي : «روى عبد الملك بـن حبيب أخبرني مطرف أنهم سألوا مالكا عن تفسير الداء العضال ....» وفيه قول الباجي : «وعندي ان هذه الرواية غير صحيحة ....» قال الاستاذص8 «ووجه حكمه يظهر من ترجمة مطرف ... وعبد الملك بن حبيب في كـتـب الضعفاء أقول : كان ابن حبيب فقيها جليلا نبيلا صالحا في نفسه لكن لـم

(28) بيان الوهم والايهام ج 2 ورقـة 255 ، ونقل ابن حجر في لسان الميزان 60/4 العبارات الاخيرة عن ابن القطان .

تكن الرواية من شأنه كان يتساهل في الاخذ ويروي على التوهم ، وهـذا محصل ماذكروه في ترجمته» (29) .

تـعـديـلـه

الذين عدلوا ابن حبيب صنفان من الناس :

صنف أعجب به وبعلمه وسعة مداركه فمدحه وأثنى عليه وأطـراه وحلاه . وذلك مثل أغلب ماوصف به في حياته من تلامذته وأصحابـه ، كقول سعيد بن نمير : حدثنا المأمون عبد الملك بن حبيب ، وقول سحنون ، لما بلغه نعيه : مات عالم الاندلس بل والله عالم الدنيا ، ومثل ماتقدم عـن ابن الماجشون وعيسى بن دينار الخ مامليئت به ترجمته من الثنـاء والمديح ، الا ان هؤلاء لم يقصدوا تعديله بالمعنى المقـابل للتجريح عنـد

---

(29) التنكيل 329/1 .

ولتكميل حلقة الاتهام وان كان في غيـر الحديث اشير الى قول الدكتور حسين مؤنس في رسالته «شيوخ العصر في الاندلس» ص 34.

تآليفه لم تظفر برضى اهل العلم ومـا وصل الينا منها يؤيد هذا الراي ولعل الدكتـور يقصد ما ذكره آنخل بالنثيا» في كتابه تاريـخ الفكر الاندلسي ص 193 وهو يتحدث عن كتابه المسمى بالتاريخ المخطوط بالمكتبة البودليـة بأكسفورد ، من «ان روايته لاخبار افتتـاح الاندلس تطغى عليها الاساطير ، كانها قصـة من قصص الف ليلة وليلة مثل وصفه الطويـل حصار المسلمين لقلاع يعمرها الجن ويقومـون بالدفاع عنها ، والشياطين الذين حبسهـم سليمان في قماقم من نحاس والذين وجـدوا بالاندلس والاصنام التي تتحرك من تلقـاء نفسها والكنوز العجيبة التي وجدت في قصـر طليطلة الخ ...

لكن «بروكلمان» لم يجزم بان هذا التاريخ من تآليفه حيث قال : «وينسب اليه كتـاب التاريخ ثم ذكر رقمه في مكتبـة بودليانـا» أضاف : «ولكن ربما كان هذا الكتاب مـن تصنيف تلميذه ابن أبي الرقـاع» . انظـر تاريخ الادب العربي لبروكلمان 87/3 . وذكر أنه يتحدث عن تاريخ الاندلس الى سنة 275 هـ وقد قدمنا انه توفي سنة 238 هـ فتشككـه في نسبته اليه وجيه .

وانظر أيضا ما نقله ابن خير الاشبيلـي في الفهرست عن ابن عتاب مـن نقده لكتـاب شرح الحديث لعبد الملك بن حبيب حيث قال : أخذ كتب أبي عبيد وخلطها بتقديم وتاخيـر وانتحلها . الـخ ص 202 .

المحدثين . بل ربما لم يعرفوا بتجريحه والطعن عليه .

وصنف هم الذين دافعوا عنه وأرادوا تعديله بالمعنى المقابل للتجريح، بعد ان بلغهم ماوجه اليه من نقد وطعن ، وذلك : مثل قول قاضي الاندلس الشهير وخطيبها المفوه البليغ ، العالم ، منذر بن سعيد البلوطي : «ولو لم يكن من فضل ابن حبيب الا أنك لاتجد أحدا ممن تحكي عنه معارضته والرد لقوله ساواه في شيء ، وأكثر ماتجد أحدهم يقول : كذب ابن حبيب وأخطأ . ثم لايأتي بدليل على ماذكره» (30) .

ومثل ماذكر القاضي عياض عن بعضهم : «كان الفقهاء يحسدون عبد الملك بن حبيب لتقدمه عليهم بعلوم لم يكونوا يعرفونها ولا يشرعون فيها» (31) .

الا ان ماتقدم من جزئيات جرحه . يظهر أن الدليل الذي نفاه القاضي منذر موجود ومفسر ومفصل ، كما انه خارج عن معنى الحسد والمنافسة، لانه ناتج عن ادراك لاخطاء ووقوف على مخالفات وأغلاط ، وأغلبه صادر عن غير المعاصرين له ، بل عن أناس وقفوا على ما يقدم في روايته بعد موته بمدة طويلة . ومن عاصره كابن وضاح فسر جرحه بما تقدم .

نعم وجد من تكلم فيه من معاصريه بما سببه الحسد والمنافسة ـ وهم كثر ايضا ـ كعبد الاعلى بن وهب منافسه في الشورى ، فقد كان بينهما جدال ومناظرات سيظهر فيها عبد الاعلى بنقول عن أصبغ بن الفرج تخالف قول ابن حبيب وروايته عنه ، مما جعل البعض يعتقد ان عبد الاعلى كان يكذب ابن حبيب في نقله عن أصبغ ، ووصل الامر بينهما الى حد المهاترة والخروج على سبيل العلماء ، وقد رجع عبد الاعلى بن وهب عن كل ماطعن به في ابن حبيب بعد تمكنه من الشورى ، ولم أتعرض لمثل لذلك لانه لايعتبر عند المحدثين كما هو معروف .

واذا كان اتهامه في الحديث ثابتا عن أربابه كما رأينا ، فالقواعد

---

(30) المدارك 124/4 .

(31) نفس المصدر 125/4 .

تقتضي ان يقتصر في تجريحه على الضعف بفقد الضبط ، دون الكذب الذي حاول ابن حزم ان يلصقه به فيؤول الحال الى فقد العدالة أيضا .

ونفي تهمة الكذب عنه يقتضي ارجاع كل ماتقدم الى الاصل الذي بني عليه اتهامه . وهو قول ابن الفرضي السابق .

ويمكن تفريع ذلك الاصل الى ثلاثة فروع :

الاول : أكثر رواياته حملها على سبيل الاجازة .

الثاني : كان يتساهل في الرواية .

الثالث : جهله بالحديث وعدم معرفته صحيحه من سقيمه .

فبالنسبة الى الفرع الاول تعتبر الاجازة طريقا مفضولا من طرق تحمل الحديث . والطريق الافضل هو السماع من لفظ الشيخ او القراءة عليه وهو يسمع ، وهما ارفع أنواع التحمل ، ويؤدي عنهما بالصيغ التي تفيد السماع كحدثنا واخبرنا الخ ... دون خلاف بين من يعتد به من أهل العلم .

أما الاجازة ، فهي عبارة عن اباحة المجيز للمجاز له ان يروي عنه مسموعاته وكتبه دون ان يسمع الطالب من الشيخ تلك الكتب او المسموعات لان الشيخ يكون واثقا بكتبه مصححا لها راضيا عما فيها ، وقد يسمع الطالب بعضها وقد لايسمع ، وخاصة ان كان الشيخ مقتنعا باستعداد الطالب وأهليته لتلقي العلم . وأرفع أنواعها ما اقترن بالمناولة وكان لشخص معين في شيء معين ، وهي الاجازة الخاصة . وبقية انواعها وهي ثمانية على ما استقر عليه الامر آخرا تقصر على النوع الاول بدرجات .

وقد وقع خلاف كبير بين علماء السلف في شأن الاجازة من ناحيتين :

ناحية جواز الرواية بها دون العمل بمقتضى المروي بها ، حتى قالوا: من قال لغيره أجزت لك ان تروي عني مالم تسمع ، فكأنه قال : أجزت لك ان تكذب علي، لان الشرع لايبيح رواية مالم يسمع ، وقال شعبة : لوجازت الاجازة لبطلت الرحلة . وقال ابن حزم : انها بدعة غير جائزة .

ومن ناحية العمل بالاحاديث التي تروى اجازة ، فقد قال امام الحرمين : «ذهب ذاهبون الى أنه يتلقى بالاجازة حكم» ، وقال بعض الظاهرية :«لايعمل بالمروي بها كالمرسل ، مع جواز التحديث بها .»

الا ان الاجماع قد انعقد بعد القرون الاولى على اعتبارها وجواز العمل بها حرصا على بقاء سلسلة الاسناد ، وخاصة بعد ان اكتمل جمع السنن وتدوينها ، قال ابوبكر ابن خير الاشبيلي الحافظ : «ان في الاجازة فائدتين: احداهما استعجال الرواية عند الضرورات ، والثانية الاستكثار من المروي حتى لايكاد أن يشذ عمن استكثر من الروايات حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم الا وقد احتوت روايته عليه فيتخلص بذلك من الحرج في حكاية كلامه من غير رواية» (32) . ولكنهم مع ذلك قصروها على الضرورة بمعنى انهم كرهوا لطالب العلم أن يقتصر عليها في كل مروياته، بل ينبغي أن يلجأ اليها حين وجود العذر من استعجال أو قصور النفقة عن المكوث في بلد الشيخ ، او بعد مسافة او صعوبة مسلك ولذلك قال الحافظ ابن حجر : «وروي بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب ورتبهم على حروف المعجم لكثرتهم ، وكل ذلك كما قال ابن الصلاح : توسع غير مرضي ، لان الاجازة الخاصة المعينة مختلف في صحتها اختلافا قويا عند القدماء وان كان العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع بالاتفاق» (33) .

على ان بعض المتقدمين سووا – نظريا فقط وفي ظروف نادرة – بينها وبين السماع ، وبعضهم فضلها عليه ، ولكنهم – عمليا وتصرفا – كان السماع والعرض عندهم في الدرجة الاولى ، وقد رأينا قريبا حكاية الحافظ ابن حجر للاتفاق على أنها دون السماع .

فالذي يجعل اكثر روايته اجازة ، ويتخذها وسيلة في طلب العلم وتحمل الحديث وخاصة ان كان من القدماء كعبد الملك بن حبيب هو بلاشك متأخر عن غيره ولا يمكن وضعه في مرتبة واحدة مع من يلازم الشيوخ ويهجر الى المجالس ويزاحم على السماع بالمناكب ، بل يقتضي ذلك من النقاد أن يتوقفوا في سائر مروياته . ومع ذلك فقواعد العلم وأصوله

---

(32) الفهرست ص 16 وهذا مبنى على مذهبه من انه لا يجوز لاحد ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو يروي ذلك القول بنوع من انواع الرواية ولو كان اضعفها.

(33) شرح النخبة 37 .

لا تسمح بوصفه بالكذب لمجرد ذلك : كيف وقد انعقد الاجماع على جواز الاجازة واعتبارها ، وحتى قبل انعقاد الاجماع نجد ابن وهب وهو من ثقات أصحاب مالك ، يحكي أنه : « كان عند الامام فجاءه رجل يحمل الموطأ وقال له : يا أبا عبد الله ، هذه موطؤك قد كتبته وقابلته فأجزه لي ، قال : قد فعلت قال : فكيف أقول : حدثنا مالك أو أخبرنا مالك قال : قل ايهما شئت (34) » .

ونجد الحسين الكرابيسي يقول للامام الشافعي : « أتأذن لي أن أقرأ عليك الكتب ؟ فيقول له : خذ كتب الزعفراني فانتسخها فقد أجزتها لك(35)»

كل ذلك وشبهه كثير روي عن عدد من الائمة يعكر على اتهام ابن حبيب بالكذب ولو كان سبيله في الاخذ هو الاقتصار على الاجازة ، لانه أتى بابا سائغا معتبرا عند كثير من حفاظ السنة وحماتها ، غاية الأمر أنها لم تكن سبيلهم الوحيد لتلقي العلم وروايته كما فعل هو .

وقد كان الامر سهلا وذا مخارج لو أن الذي تكلم به في ابن حبيب هو أخذه بالإجازة أكثر علمه وروايته .

ولكن الذين اتهموه بذلك لم يقصدوا الاجازة المعروفة لدينا الآن والتي هي معنونة كذلك في كتب المصطلح ، بل قصدوا طريقا آخر للتحمل يقصر عن الاجازة وينحط عنها ، غير أنه لما كان له شبه بالاجازة من وجه ، وبالمناولة من وجه آخر أدرجه الاقدمون فيهما فعبروا عنه تارة بالاجازة ، وتارة بالمناولة ، فابن الفرضي ينقل عن حافظ الاندلسي خالد بن سعد المتوفى سنة 352 هـ أن « اقرار أسد بروايتها ودفعه كتبه اليه لينسخها هي الاجازة بعينها » وأدرج الرامهرمزي فى كتابه«المحدث الفاصل» صنيع ابن حبيب في بحث الاجازة والمناولة(36) وأطلق الحافظ الذهبي ـ وان كان من

(34) الالماع الى تقييد الرواية وأصول السماع ص 90 .

(35) فتح المغيث للسخاوي ط المدينة 64/2 .

(36) انظر ص 451 ـ 452 من كتاب المحدث الفاصل .

المتأخرين ـ على عمله في ترجمته من تذكرة الحفاظ : اسم المناولة .

أما الخطيب البغدادي فقد جعله وجها ثالثا للنوع الخامس من انواع الاجازة فقال في « الكفاية » النوع الخامس من انواع الاجازة :

ثم ذكر تحت هذا النوع ثلاث صور : الاولى والثانية لا تنطبق على موضوعنا وهما :

« ان يأتي الطالب الى الراوي بخبر فيدفعه اليه ويقول له : أهذا من حديثك ؟ فيتصفح الراوي أوراقه وينظر فيما تضمن ، ثم يقول له : نعم هو من حديثي ويرد اليـه .

أو يدفع اليه الراوي ابتداء بعض أصوله ، ويقول له هذا من سماعاتي فيذهب به الطالب فيحدث به عنه من غير أن يستجيز منه في الوجهين معا ومن غير أن يقول له الراوي حدث به عني .... »

الصورة الثالثة وهي التي تنطبق على موضوعنا :

« وهكذا لو رأى الطالب في يد الراوي جزءا ينظر فيه فقال له ما هذا؟ فقال له الراوي احاديث من سماعي عن بعض شيوخي فاستنسخه الطالب بعد من غير علم الراوي ثم حدث به عنه من غير استئذان له في ذلك(37) . هذه طريقة الأقدمين يدرجون صنيع ابن حبيب في آخر أنـواع الاجـازة وأضعف اوجه المناولة .

لكن امام المغرب القاضي عياض رحمه الله لم يرقه جعل تصرف ابن حبيب وجها اخيرا للنوع الخامس من الاجازة بحيث ينحط عـن المراتـب الأولى والحال أن ذلك طريق صحيح للسماع وهو مذهب عدد من الائمة ذكر منهم مالكا والزهري ويحيى بن سعيد ويحيى بن أبي كثير وغيرهم ، وكيف يضعف ابن حبيب بل يكذب بسبب اقدامه عليه ، وبعد فعله أخـذا بأوهى أنواع التحـمل وهو الامـام الذي يجب أن يعد ارتضاؤه لطريقـة واختياره لنهج مذهبا خاصا ينسب اليه ويقتدي به فيه غيره ممن لم يبلغ مـرتـبتـه .

---

(37) الكفاية 493 ط مصر .

وهكذا أوجد القاضي عياض قسما خاصا قائما بذاته ضمه الى أقسام التحمل الاخرى من سماع وعرض ومناولة واجازة وكتابة الخ وانتزعه من الاجازة أو من المناولة وسماه : «الاعلام» وجعله يلي الاجازة في المرتبة حيث جعل الاجازة هي الضرب الخامس من طرق النقل ووجه التحمل . ثم قال :

« الضرب السادس ، وهو اعلام الشيخ الطالب بأن هذا الحديث من روايته وأن هذا الكتاب سماعه فقط ، دون أن يأذن له في الرواية عنه أو يأمره بذلك أو يقول له الطالب هو روايتك أحمله عنك ، فيقول له : نعم ، أو يقره على ذلك ولا يمنعه (38) » .

وقد تبع القاضي عياض على انتزاع هذا الفرع من أصوله واعتباره قسما مستقلا جميع من جاء بعده كابن الصلاح ثم المختصرين له والزائدين عليه والمتعقبين . وقد استعرض القاضي أقوال المانعين للتحمل بالاعلام ونقضها واستدل لاعتباره الى أن وصل الى المقصود فقال :

«وهو مذهب عبد الملك بن حبيب من كبراء أصحابنا ، وبها نعى عليه من لم يبلغ معرفته في روايته عن أسد بن موسى ، وكان أعطاه كتبه ونسخها فحدث بها ولم يجزه اياها . فقيل لأسد : أنت لا تجيز الاجازة فكيف حدث ابن حبيب عنك ولم يسمع منك قال : انما طلب كتبي ينتسخها فلا أدري ما صنع أو نحو هذا » .

ومع هذا الدفاع من القاضي عياض رحمه الله فقد قال ابن الصلاح : « والمختار ما ذكر غير واحد من المحدثين وغيرهم من أنه لا تجوز الرواية بذلك (39) » ونظم ذلك الحافظ العراقي في ألفيته مبينا مذهبه هو أيضا

---

(38) الالماع الى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص 107 . هذه النتيجة التي توصلت اليها بعد بحث وتنقيب في كتب المتقدمين . حيث لم أجد لفظ «الاعلام» مترجما هكذا عندهم ولاقسما مستقلا برأسه . اعتبرها نتيجة مؤقتة ، ولا أعتبرها نهائية الا بعد رؤية كتاب «الوجازة في صحة القول بالاجازة» للحافظ الاندلسي الوليد بن بكر المالكي المتوفي سنة 392 هـ اذ بنى القاضي عياض كثيرا من بحوث الاجازة على هذا الكتاب الذي ينقل عنه أرباب الاصطلاح بكثرة . ولم يتيسر لنا الوقوف عليه .

(29) مقدمة علوم الحديث ص 156 .

حيث قال : وهل لمن أعلمه الشيخ بما ـ يرويه أن يرويه فجزما ـ بمنعه الطوسي وذا المختار ـ ومع ضعف هذا المنهج ، واختيار الكثير منعه ، فلا يمكن أيضا تكذيب ابن حبيب من أجل اختياره كما سبق بالنسبة الى الاجازة ، وكما سيتضح قريبا .

ذلك أن أقوى تهمة وجهت الى ابن حبيب بحسب الواقع وبالنظر الى قواعد المحدثين ، هي : تكذيب الحافظ الكبير محمد بن وضاح له ، لانه تلميذه والمطلع على أحواله ، ولو أن أحدا في درجة ابن وضاح بالنسبة اليه عدله ، لاقتصر البحث على الترجيح بين القولين ، ولكن حيث خلا المقام الا من طعن ابن وضاح فان ذلك هو الذي الصق بابن حبيب جرحة الكذب .

الا أنه ـ بناء على ما تمهد من الكلام على الاجازة والاعلام ـ نستنتج حقيقة تنفي عنه هذه التهمة نفيا باتا ، وهي أن :

ابن وضاح لم يكذب عبد الملك بن حبيب ولا رماه قط بهذه التهمة ، وكيف يكذبه وقد روى عنه بعد قدومهما من المشرق واطلاع ابن وضاح على ما اطلع عليه من تصرف عبد الملك في الأخذ والتحمل . والمعروف عند علماء الاندلس أن من شرط ابن وضاح ، وبقي بن مخلد ، أن لا يرويا الا عن ثقة عندهما ، ثبت ذلك عنهما واستفاض .

وحقيقة الأمر : أن ابن وضاح لا يعتبر تلك الكيفيات من التحمل كالاجازة بأنواعها ومنها الاعلام ، ولايعتمد تلك الكيفيات من التحمل كالاجازة بأنواعها ومنها الاعلام ، ولا يعتمد ذلك في الأخذ والرواية ، ولا يقول به ، ولا يدخل المرويات على ذلك النحو في كتبه .

وحيث علم أن ابن حبيب أخذ بهذه الوسائل الضعيفة في نظره ، روى عنه ولم يخرج له في كتبه ، قائلا : لم يسمع من أسد بن موسى ولا من ابراهيم الحزامي وذلك عندما سمعه يقول : حدثنا وأخبرنا ، فعد روايته لاغية ولم يخرج له شيئا عن الشيوخ الآخرين على سبيل الاحتياط ، وخوف أن تكون كل مروياته على ذلك الشكل الضعيف في نظره ونظر العديد من الحفاظ .

وقد تنبه لهذا ـ بذكاء بارع ـ الحافظ ، وهب بن مسرة راوية بن وضاح وخصيصه فقد سئل عن قول ابن وضاح في ابن حبيب فقال : « ما قال اخيرا ولا شرا ، الا انه كان يقول : لم يسمع من أسد »(40) يعني انه لم يسمع منه السماع المعهود في وسط المحدثين في ذلك العصر ، والذي يعتبره ابن وضاح سماعا صحيحا يؤدي عنه بحدثنا وأخبرنا . أما الاعلام فانه لا يقول به ولا يعتبره ولكن في نفس الوقت لا يسمى الراوي به كذابا ، لأن غيره من الحفاظ يقول به ، والا لبادر الى الاعلان بالتكذيب الصريح لابن حبيب كما أقدم على طرح روايته . اذ من المعلوم أن المحدث يترك حديث الرجل لأسباب كثيرة غير الكذب الذي هو من مسقطات العدالة ، بل يتركه لأسباب تخل بالضبط ، كسوء الحفظ وكثرة مخالفة الثقات ، والاختلاط ، وغير ذلك من القوادح ، ومنها عدم ارتضائه لطرق تحمله كما وقع هنا ، وبهذه الاعتبارات يتفاضل المحدثون ، ويقوى اعتقاد الصواب في حكمهم على الأحاديث قبولا وردا ، وبمراعاتها فضل البخاري ومسلم على غيرهما في الصحيح ، وقد أخذ من لم يمعن النظر في قصد ابن وضاح وتعبيره الفني ، كلامه على أسوأ محامله ، فقال : ان ابن وضاح كذب ابن حبيب في سماعه من أسد بن موسى ، ولكن راويته الذي يفهم نفسيته ، وهو وهب بن مسرة جاهر بالحقيقة وقال : « لم يقل فيه خيرا ولا شرا » أي لم يكذبه ، وهذا هو المقصود .

فاذا أبعدت تهمة الكذب عن ابن حبيب ، وهي أخطر ما رمى به على الاطلاق ، واعتبر أن الفرع الأول من كلام ابن الفرضي ـ وهو أخذه العلم اجازة ـ لايوقعه فيها ، فان أخذه بتلك الوسيلة يسلمنا الى اثبات .

الفـرع الثانـي : وهو تساهله في الرواية .

ولا نزاع في أنه كان متساهلا في الرواية الى أبعد حد ، فانه حتى على اعتبار صحة لطرق تحمله ، فالجلوس على الشيوخ والسماع من لفظهم أو لفظ من يقرأ عليهم وهم حضور يصححون وينبهون ، ومذاكرتهم وحضور

(40) تاريخ ابن الفرضي 324/1 .

مجالس العلم ولزوم الأساتذة ، هو – بلا شك – السبيل الاولى والأجدر بطالب العلم ، وخاصة المرويات بصفة عامة ، لأن ذلك هو الذي أكد توثيق رواية السنن وحافظ على تسلسلها جيلا عن جيل نقية خالصة ، وأصحاب هذا السبيل هم الذين ينطبق عليهم قول النبي صلى الله عليـــه وسلم : «نضر الله أمرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها » لا كمـــا نسخها من الكتب دون سماع ولا حتى اذن . ولكن عذر ابن حبيب ، هو :

الفرع الثالث : وهو أنه كان يجهل الحديث ولا يعرف صحيحه مـــن سقيمه . وذلك ناتج عن عدم المامه مسبقا بطرق ضبط الحديث وروايته ، لأن الأندلس لم تكن قد صارت دار حديث عندما كان هو في مرحلة الطلب ، كما شرحت ذلك بتفصيل وبينت أسبابه في « بحثي عن الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث (*)» فكان ذلك هو مصدر تساهله .

واذا عرف هذا فالذي كذب ابن حبيب في الحقيقة وجاهر بهذا التصريح هو ابن حزم ، فقد قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » : « ولقـــد أفحش ابن حزم القول فيه فنسبه الى الكذب ، وتعقبه جماعة بانه لم يسبقه أحد الى تكذيبه» (41) .

ولكن ابن حبيب لم يكن يعرف الحديث كما يعرفه ابن حزم سماعـا وضبطا وتحريا ومقارنة بل كان يظن أن رواية الحديث هـي نقله مـن الكتب كما تنقل بقية الاخبار واملاء ذلك على الطلبة كما هو الحال بالنسبة الى مرحلة ما بعد جمع السنن واعتماد الناس على الوجادات ، ولكـــن بشروطها المعروفة التي لم يراعها ابن حبيب أيضا ، فكان ذلك سببا لما رمي به مما تقدم تسيطره ، وهو مصدر غلطه وقلبه للاسانيد وتحريفه للروايات كما لاحظ ابن عبد البر والباجي وغيرهما ، ولكن دون أن يكون متعمـــدا

(*) يشير صاحب البحث الى رسالته التي سبق له ان تقدم بها لنيل دبلوم الدراسة الاسلامية العليا من دار الحديث الحسنيـــة .

– المجلـــة –

(41) تهذيب التهذيب 6/390 .

للكذب . ولذلك لما نقل الذهبي تكذيبه عقب بأن « الرجل أجل من ذلك ولكنه يغلط» (42) ولما نقل الحافظ توهينه عن تاريخ أحمد بن حزم الصدفي الأندلسي وقوله : « انه كان صحفيا ـ أي ينقل من الصحف بدون رواية ـ لا يدري ما الحديث » انتصل ابن حجر على أن « هذا القول أعدل ما قيل فيه ، فلعله كان يحدث من كتب غيره فيغلط » (43) .

والنتيجة هي : ان عبد الملك بن حبيب ليس هو بذلك المحدث الذي يقارن بأئمته في المغرب كابن وضاح ، وبقي بن مخلد ، وقاسم بن أصبغ ، وأحمد بن خالد ، وابن فطين ، والأصيلي ، كما يفهم من كلام القاضي عياض ، ولا هو بذاك الكذاب المختلق كما هو رأي ابن حزم .

بل هو في غير علم الحديث وخاصة الفقه امام كبير له خطره ووزنه واعتباره . أما في علم الحديث والرواية ، فالرجل ضعيف جدا . وهو أنسب وصف له بحسب قواعد الاصطلاح ، وبه عبر عنه ابن شيبة والدارقطني وهما من أئمة الفن ، فالذي لا يكون متخصصا في فن من الفنون ومنها الحديث اذا اقتحم ميدانه أخطأ وغلط ، وحرف وأفسد الأسانيد وقلبها وهذا شأن الضعفاء .

أما الكذب وتعمده فالرجل أجل من ذلك كما قال الحافظ الذهبي . والله أعلم .

(42) الميزان 2/653 .

(43) تهذيب التهذيب 6/390 .